الأمم المتحدة

A/55/PV.61

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٦١**
الثلاثاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شهاب (ملديف).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)**

**انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية**

**(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**رسالة من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة** (A/55/523)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بنظر الجمعية العامة في البند المعروض عليها، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/55/523 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة.

وفي الرسالة يعلن الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة أن اليونان ترغب في التنازل عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لصالح مالطة.

ونتيجة لذلك، هناك مقعد شاغر، وبالتالي يجب انتخاب عضو جديد لفترة السنتين المتبقية التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ووفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٤٧ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وإذ نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المقعد الشاغر من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فإن العضو الجديد ينبغي أن ينتخب من تلك المنطقة.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن المرشح الذي يحصل على أغلبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين والذين أدلوا بأصواتهم سيعلن فوزه. وفي حالة تعادل عدد الأصوات سيجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الحاصلين على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-74554 (A)
*0074554*

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي، ستجرى الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات.

وفيما يختص بالمقعد الشاغر، فإن رئيس مجموعة بلدان أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الأمانة العامة بأن المجموعة رشحت مالطة.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي نشرع الآن في إجراء الانتخابات بالاقتراع السري.

وقبل أن أبدأ عملية التصويت أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع بطاقات الاقتراع الآن. وأطلب من الممثلين ألا يستعملوا سوى بطاقات الاقتراع التي جرى توزيعها وأن يكتبوا عليها اسم الدولة الواحدة التي يرغبون في التصويت لها. وسوف يعلن بطلان أي بطاقة اقتراع تتضمن أكثر من اسم واحد من المنطقة. وما يدون في أي بطاقة اقتراع من أسماء دول أعضاء لا تنتمي إلى المنطقة لن يدخل في الحسبان على الإطلاق.

بدعوة من الرئيس بالنيابة تولى السيد الياسين (الكويت) والسيد بامبيسا (موزامبيق) والسيدة رومولوس (هايتي) فرز الأصوات.

أجري التصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:

| | |
|---|---|
| مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى | |
| عدد بطاقات الاقتراع: | ١٢٧ |
| عدد البطاقات الباطلة: | ٢ |
| عدد البطاقات الصحيحة: | ١٢٥ |
| الممتنعون عن التصويت: | لا أحد |
| عدد الأعضاء المصوتين: | ١٢٥ |
| أغلبية الثلثين المطلوبة: | ٨٤ |
| عدد الأصوات التي حصلت عليها مالطة: | ١٢٥ |

نظرا لحصول مالطة على أغلبية الثلثين المطلوبة فقد تم انتخابها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أهنئ مالطة على انتخابها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأتقدم بالشكر إلى فارزي الأصوات على مساعدتهم في هذه الانتخابات.

وبهذا نختتم نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٥ من جدول الأعمال.

## البند ١٨ من جدول الأعمال

## تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### مشروع مقرر A/55/L.4

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ليعرض مشروع المقرر A/55/L.4.

**السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع المقرر بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في الوثيقة A/55/L.4.

فحوى مشروع المقرر هو عقد جلسة عامة أثناء الدورة الخامسة والخمسين تكون مخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ونأمل أن يدلي رئيس اللجنة الخاصة ورؤساء المجموعات الإقليمية الخمس ببيانات في تلك الجلسة العامة المخصصة للاحتفال بهذه المناسبة. وينبغي ألا يستغرق ذلك وقتا طويلا.

لذلك أوصي بأن تعتمد الجمعية مشروع المقرر، وأحث الأعضاء على أن يعتمدوه بالتزكية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/55/L.4 المعنون ''الاحتفال بالذكرى الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

تقرر ذلك.

اعتمد مشروع المقرر A/55/L.4.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن تاريخ الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة سيعلن في موعد لاحق.

بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

## البند ٤٥ من جدول الأعمال

## الحالة في البوسنة والهرسك

### مشروع قرار (A/55/L.31)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك كي يتولى عرض مشروع القرار A/55/L.31.

**السيد شاكربيه** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.31 يشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ويشرفني أيضا أن أضيف البلدان التالية التي قدمت مشروع القرار والتي لم ترد أسماؤها في الوثيقة وهي: جمهورية إيران الإسلامية، وبلغاريا، والدانمرك، والسنغال، وعمان، ولكسمبرغ، ومصر، والمغرب.

سأتوخى الإيجاز الشديد لأن مشروع القرار حظي بدعم واسع لدى وضعه. ونود أن نشكر الجميع على إسهاماتهم وعلى الطريقة البناءة التي دار بها الحوار فيما بيننا. لذلك نتوقع أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويبدو أن هذا يختلف تماما عن بعض المناقشات السابقة بشأن هذا البند؛ فيبدو أننا رجعنا إلى حيث بدأنا ولسوء الطالع لا يزال الكثير من المسائل القديمة معلقا حتى الآن، من اعتقال مجرمي الحرب المتهمين، والأداء السليم للمؤسسات، إلى عودة اللاجئين والمشردين، والإنعاش الاقتصادي. ولقد أعدنا التأكيد مرة أخرى على تلك المسائل في مشروع القرار المعروض على الجمعية.

ونحمد الله أن الجديد في هذا النص أكثر إيجابية، ويتمثل بصفة أساسية في التغيير الديمقراطي الذي طرأ على المنطقة. وسيكون له على المدى الأطول أثر مؤات للغاية

على البوسنة والهرسك كما أنه سيحبط قوى التفكك التي ما زالت للأسف موجودة سواء داخل البوسنة أو خارجها.

ومن الواضح أيضا أنه يتعيَّن على البوسنة والهرسك أن تحكم قبضتها أكثر على زمام مستقبلها وأن المستقبل يكمن في قبول البوسنة والهرسك شريكا كاملا في الأسرة الأوروبية الأطلسية، فضلا عن مواصلتها تنمية علاقاتها وأدوارها الفريدة التي تضطلع بها في أنحاء العالم. ولهذا السبب فإن من دواعي اعتزازنا وسرورنا البالغين أن نسلط الضوء على مساهمات البوسنة والهرسك، بما في ذلك مساهماتها في حفظ السلام. كذلك فإننا، نتيجة لتقرير سريبرينيتسا وغيره من التقارير التي طلبتها الجمعية العامة، قد ساعدنا على البدء بعملية إعادة تقييم بنَّاءة، من خلال تقرير الإبراهيمي، للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة في بناء السلام وحفظ السلام وصنع السلام.

ولعل التحدي الرئيسي الذي ما زال متبقيا في العام القادم يتمثل في استعراض فعالية الجهود الدولية المبذولة حاليا في البوسنة والهرسك. ولا تزال هذه المساهمات ضرورية للغاية. بيد أنه يلزم ترشيدها وزيادة كفاءتها، ويجب أن تزداد معاملة البوسنيين بمثابة شركاء. وينبغي أن يستعاض عن المعونة بالاستثمار. وينبغي أن يحل التشاور محل إملاء الإرادة. ولا بد من أن تؤخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية والنفسية البعيدة المدى المترتبة على الحالة الراهنة. ولا يمكن لمزيد من الانتخابات التي تصاحبها بعض التغييرات المستصوبة أن تحل محل عملية المساعدة التدريجية على تهيئة مناخ حقيقي لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية والسياسية المطردة.

وأود أن أضيف أن الصياغة العربية لمشروع القرار لا تتفق تماما مع النص الأصلي، فلذلك قد يتأخر اعتماد مشروع القرار. وسيجري إخطارنا بالسرعة التي يمكن بها المطابقة بينهما بحيث يمكن أن يعتمد مشروع القرار رسميا.

**السيد ووكر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/55/L.31، عن الحالة في البوسنة والهرسك. وهذا وقت مؤات بصفة خاصة للنظر في التقدم الذي تم إحرازه واستعراض المهام المتبقية حتى يتحقق بشكل كامل حلم دايتون في أن تتمتع البوسنة والهرسك بالديمقراطية والتسامح والتعددية العرقية.

ولقد انقضت الآن خمسُ سنوات على توقيع اتفاقات دايتون. ولم يعد الموقعون الثلاثة الأصليون على ذلك الاتفاق التاريخي في مقاعد السلطة، فأحدهم قد توفي، وأحدهم تم عزله في ثورة سلمية؛ أما الآخر فقد تنازل عن الرئاسة. وظهر زعماء ديمقراطيون جدد في كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ليغيروا الدينامية الإقليمية ويفتحوا الباب أمام مزيد من التقدم بشأن عودة اللاجئين، ومسائل الخلافة، وجرائم الحرب، وغيرها من المسائل المعقدة.

وكما يوضّح مشروع القرار، فقد أُحرز تقدم بطيء ولكنه مطّرد في عدد من المجالات. فأعداد اللاجئين العائدين إلى مناطق الأقليات تزيد مرة ونصف عن أعدادهم في العام الماضي. وقد بدأت خصخصة الاقتصاد. وثمة انخفاض محدود في حجم الجماعات العسكرية، وتعمل الآن في تيمور الشرقية وحدة للشرطة المدنية البوسنية المتعددة الأعراق تابعة للأمم المتحدة. غير أنه لن يحرز تقدم حقيقي في التصدي لهذه المشكلات وغيرها حتى يبذل المزيد من أجل تعزيز الهياكل السياسية المركزية للبوسنة والهرسك. فقد أدى التداخل بين السلطات والولايات إلى تعقيد حتى أبسط قرارات الحكم وأتاح للرافضين والانفصاليين والمجرمين أن

يوقفوا عجلة التقدم، في ذات الوقت الذي يحنّ فيه الشعب إلى الإصلاح.

ومن أفضل الأمثلة على ذلك التقدم البطيء الذي شهدناه في تنفيذ إعلان نيويورك. فغدا يكون قد انقضى عام على تعهد رؤساء البوسنة والهرسك الثلاثة، في اجتماع تاريخي مع مجلس الأمن، باتخاذ مجموعة من التدابير التي تتوخى تعزيز الحكومة المركزية. ومن دواعي الأسف أنه لم ينفذ سوى جزء من ذلك الإعلان. وتعيّن أن يفرض الممثل السامي تنفيذ جزء أكبر مما ينبغي منه، بما في ذلك إصدار جواز سفر موحد وإنشاء دائرة لحدود الدولة، وذلك بعد أن عارض نواب الحزب الديمقراطي الصربي المتشددون هذه التدابير. ونشيد بالممثل السامي على اتخاذه إجراءات حازمة واستعماله كامل السلطات التي يخولها له منصبه في هذه الحالة. وسنواصل تشجيعه على التعامل بحزم مماثل مع من يقومون بوضع العراقيل.

ومن شأن إحراز التقدم في تعزيز المؤسسات وكفالة عدم السماح للمتطرفين والمعرقلين بوقف تنفيذ اتفاقات دايتون أن يساعد على حل المشاكل المستمرة في عدة مجالات جرت معالجتها في مشروع القرار هذا. ومن شأن تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة أن يساعد في التصدي لمشكلة الفساد وتمهيد الطريق لإحراز التقدم في عملية الخصخصة والإصلاح الاقتصادي. ومن شأن تنفيذ تشريعات الملكية المطلوبة وفصل المجرمين من القادة المحليين أن يساعد على التعجيل بعودة اللاجئين. ومن شأن تعزيز حرية الصحافة أن يساعد على الحد من التجاوزات وفضحها. ومن شأن القبض على مجرمي الحرب الذين ما زالوا مطلقي السراح أن يساعد على تحقيق العدالة وتوفير درجة من الالتئام لكل من يعانون من جراء جرائم الحرب الماضية. وما زالت الولايات المتحدة ترى أنه لن يكون في منطقة البلقان سلام دائم حتى يقدم إلى العدالة جميع المتبقين ممن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم.

ويوم السبت الماضي شارك أهل البوسنة والهرسك في الانتخابات الديمقراطية الرابعة التي تجري لديهم منذ توقيع اتفاقات دايتون قبل خمس سنوات. وما زال يتحلى في النتائج الأولية اتجاه نحو المزيد من التعددية السياسية. ونأمل أن يلتزم زعماء البوسنة والهرسك الجدد بالتصدي للمسائل العويصة التي تشكل محورا لمشروع القرار الذي نحن بصدده ومحاولة بناء دولة متعددة الأعراق تقوم على أساس من الحرية والتسامح.

**السيد سيمونوفيتش** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): لا يكاد يوجد موعد أفضل من اليوم لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك. فمن ناحية، لم يبق سوى أيام بيننا وبين الذكرى السنوية الخامسة لإبرام اتفاقات دايتون، التي جلبت السلام إلى هذا البلد بعد أعوام من القتال المرير، وأوجدت إطارا سياسيا وقانونيا لمستقبله. ومن ناحية أخرى، فقد أجريت للتو انتخابات هامة للغاية في ذلك البلد ونترقب النتائج النهائية التي تتمخض عنها.

لقد تم عمل الكثير في البوسنة والهرسك، غير أن ما بقي بحاجة إلى إنجاز أكثر منه. ولن أمتدح التطورات والإنجازات الإنجابية القائمة بالتأكيد. بل أود بدلا من ذلك أن أغتنم هذه الفرصة لإيضاح ما يلزم عمله إذا أردنا للبوسنة والهرسك أن تعمل دون تواجد وتأثير ظاهرين من المجتمع الدولي. وثمة أهمية حاسمة هنا للعوامل الثلاثة التالية على أقل تقدير: القبض على جميع مجرمي الحرب الذي وُجه إليهم الاتهام ومحاكمتهم، وعودة اللاجئين والمشردين، والإنعاش الاقتصادي.

وينبغي لنا جميعا أن ندرك تماما أن اتفاقات دايتون تتكون من مجموعة من الشروط المترابطة بدرجة كبيرة. وما لم يتم تنفيذها كلها تنفيذا كاملا، فإن الهدف الذي

يتوخى إقامة دولة البوسنة والهرسك المستدامة ذاتيا والديمقراطية والمزدهرة لن يتحقق. والحالة ليست كذلك حتى الآن. فبينما حدثت بعض التطورات الإيجابية الملحوظة في بعض المجالات مثل تطوير مؤسسات الدولة، فذلك لم يحدث في مجالات كثيرة أخرى. ومن المشاكل المسلم بها للغاية مشكلة الافتقار إلى العائدين من الأقليات إلى جميع المناطق، ولا سيما إلى جمهورية صربسكا.

وبمجرد أن فازت الإدارة الكرواتية الجديدة في الانتخابات اتخذت خطوات هامة كثيرة للتعجيل بعملية عودة مواطنيها من ذوي الأصل الصربي. وتشمل إحدى هذه الخطوات توقيع اتفاق ثنائي مع جمهورية صربسكا يتصل بعودة اللاجئين بالاتجاهين. وقد احترمت كرواتيا ذلك الاتفاق ونفذته، بينما لم تفعل جمهورية صربسكا ذلك. وستواصل كرواتيا تهيئة الظروف المؤاتية لعودة جميع مواطنيها، ولكنها ستصر أيضا على عودة الكروات إلى ديارهم في البوسنة والهرسك.

ونحن نعتقد بقوة أنه لا بد من تنفيذ اتفاقات دايتون بصورة كاملة من كل الأطراف. وفي هذا الصدد، نرى أن تقديم كل مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة لن يخدم الغرض النبيل الذي يتوخى توفير علاج أخلاقي وعادل فحسب، ولكنه سيحقق أيضا غايات عملية. وتتفق كرواتيا مع الذين يسلمون بالصلة بين عملية عودة الأقليات، وحقيقة أن مرتكبي أشنع جرائم الحرب لا يزالون مطلقي السراح. وقبل أسابيع قليلة فقط نشرت صحيفة بوسنية رسالة موجهة من رنادوفان كراديتش إلى بعض المسؤولين في جمهورية صربسكا تحمل تعليمات واضحة بشأن ما يفعلونه، وكيفية التصرف حيال مجموعة من القضايا المحددة.

ولذا ترحب جمهورية كرواتيا بالتقرير عن مجرمي الحرب في جمهورية صربسكا الذي أعده فريق الأزمات الدولي، وترجو أن تحيط محكمة لاهاي وسائر النشطاء الدوليين المعنيين علما بنتائجه. ولن تحقق البوسنة والهرسك سيادة القانون والمصالحة بين الأعراق إلى أن يقدم مجرمو الحرب الرئيسيون إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو لمحاكم مأذونة محليا.

وبالنسبة لقضية المصالحة فإننا نشيد بالمبادرة التي اتخذها الممثل السامي بشراء أرض في بلدية سريبرينتسا لجعلها استراحة نهائية لضحايا المذبحة التي وقعت هناك في عام ١٩٩٥.

وفي بداية هذا البيان أشرت إلى الانتخابات. وبوسع المرء أن يقول دون عناء إن هذا هو عام الانتخابات في المنطقة، وهي المنطقة التي تتوسطها البوسنة. والمسألة كلها بدأت بانتخابات كانون الثاني/يناير في بلدي، التي أعقبتها الانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ثم في كوسوفو وأخيرا في البوسنة والهرسك. وقد أحدثت هذه العمليات تغييرا هاما في النخبة السياسية التي تشمل الآن أُناسا ذوي أفكار جديدة وطاقة للبدء لعمل شيء جديد وإيجابي.

ومن ناحية كرواتيا فقد أصبح جليا أنها تتبع نهجا جديدا وبنَّاء إزاء البوسنة والهرسك. وقد قام كل من الرئيس الكرواتي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة سراييفو في مناسبات مختلفة مؤكدين لقادة البوسنة والهرسك أن كرواتيا تحترم تماما سيادة البوسنة وسلامة أراضيها. ومع ذلك ستظل كرواتيا تقدم المساعدة للكروات في البوسنة والهرسك، ولكن بأسلوب شفاف يقبله البلدان.

ونحن نؤيد القرار الأخير الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ونعتقد اعتقادا جازما بأن المساواة والسيادة لكل الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك يجب أن تكوّنا القاعدة والممارسة في كل أراضي الدولة. وهذا مهم أساسا للكروات في البوسنة والهرسك نظرا لأنهم

أصغر طائفة فيها. وببساطة فالمصدر الأساسي للأمن في أذهان شعب البوسنة والهرسك هو التالي: بالنسبة للبوسنيين، عددهم؛ وبالنسبة للصرب، كيانهم؛ بينما بالنسبة للكروات لا مصدر إلا معاملتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جار آخر للبوسنة والهرسك، وهي طرف في اتفاقات دايتون. ونحن نرحب بالتغيير السياسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسرعة اندماجها في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولكننا نشجع جيراننا اليوغوسلاف على المثابرة في سعيهم لإقامة علاقات حُسن الجوار والمساهمة في استقرار المنطقة. وينبغي بادئ ذي بدء أن تعترف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالبوسنة والهرسك دولة ذات سيادة وأن تقيم معها علاقات دبلوماسية دون شروط مسبقة، مثلما وافقت عليه في دايتون قبل خمس سنوات. ثم إن قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمبدأ المساواة بين الدول الخمس الخلف جميعها، الذي أُعيد تأكيده في مشروع قرار هذا العام بشأن البوسنة والهرسك، يمثل تأكيدا هاما للحدود القائمة بين جمهوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

وأود أخيرا أن أتحدث عن مستقبل البوسنة والهرسك. فالبيئة السياسية في المنطقة قد تغيرت، كما أسلفنا، وأصبحت تسير نحو مزيد من الاستقرار في البوسنة والهرسك. وإن لم يكن ذلك كافيا فهو يبشر بالخير. وينبغي أن تنفذ نتائج الانتخابات وأن تخف لهجة الخطابة. فمن المهم للغاية بالنسبة للبوسنة والهرسك أن تنضم سريعا إلى مجلس أوروبا وأن تواصل السير في طريقها نحو الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وزيادة اندماجها في المسار الاقتصادي لأوروبا. فهذا الاندماج، شأنه شأن اندماج أي دولة أخرى، ينبغي أن يقوم على الكفاءة والإنجازات الفردية، كما ينص عليه مشروع القرار عن البوسنة والهرسك.

إن تسيير الأمور في البوسنة والهرسك يتطلب دائما قدرا من الحذر. فلا تزال هناك عقبات ولكن الهدف المأمول واضح ويستحق ما يبذل في سبيله من جهد ودعم دولي: لتكون البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية ومزدهرة، وبلدا يتألف من ثلاثة شعوب ومواطنين متساوين.

**السيد تشودري** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سنحيي بعد أيام قلائل الذكرى السنوية الخامسة للتوقيع على اتفاق دايتون للسلام في باريس. وقد برزت البوسنة والهرسك الآن دولة ذات سيادة لها حدود متفق عليها دوليا. وكان على الشعب في البوسنة أن يعمل جاهدا خلال السنوات الخمس الفائتة من أجل إعادة دولته التي أنهكتها الحرب إلى أوضاعها الطبيعية. و لم تكلل جهودها كلها بالنجاح ولكن أُحرز تقدم ملحوظ. بيد أنها يبقى أمامها الكثير الذي يتعين إنجازه.

واتفاق دايتون للسلام هو أهم أساس عملي لمتابعة أهداف السلام والعودة إلى الأوضاع الطبيعية. وثمة شيء من القلق إزاء البطء في تنفيذ اتفاق السلام. وهناك قائمة طويلة بالمواعيد المحددة التي لم يوف بها، وبوعود لم تنفذ للآن. ويُعزى الكثير من ذلك إلى عدم التزام القيادة. وللأسف فأهداف الحزب الذي ينتمي إليه القادة وبرامجهم أعطيت لها الأولوية على رفاه المواطنين، ولا تزال مؤسسات الدولة الرئيسية تهيمن عليها العرقية، لا مصالح الدولة. والمناخ السياسي الذي ساد المنطقة زمنا طويلا يعتبر في الغالب إحدى العقبات الرئيسية. ومع التغير في المناخ السياسي نتفاءل على حذر، بأن تلقى عملية التنفيذ دفعة قوية وأن يصبح في المتناول إحراز تقدم بسرعة أكبر.

وثمة عدد من الأولويات التي يجب الاهتمام الشديد بها في البوسنة والهرسك. ونحن نحدد هذه الأولويات بإخلاص وبدوافع حقيقية لتحسين أحوال الناس في بلد تربطه ببنغلاديش صداقة وطيدة.

أولا، ينبغي تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام ذاتيا. وعلى البوسنة والهرسك أن تبتعد عن تراث الماضي وألا تتحول إلى مجتمع مدني ديناميكي واقتصاد سوقي ينبض بالحياة. وضرورة استمرار الشركاء في عملية تنفيذ السلام في توفير الدعم أمر حيوي. وذلك سيهيء الأوضاع لتحقيق النجاح، رغم العقبات التي أقامتها القوى السياسية المعوقة.

ثانيا، هناك حاجة إلى تعزيز المؤسسات لكفالة عملها بشكل فعال ومناسب. والعمل السلس للمؤسسات له أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والرخاء على الأمد الطويل.

ثالثا، دخلت البوسنة في مرحلة من عملية السلام يتناقص فيها دعم المانحين بشكل ملحوظ وسريع.

وينبغي الاهتمام على وجه الخصوص ببناء القدرات: أي القيام ضمن أمور أخرى بتحديث القضاء من خلال محاكم قوية ومستقلة، وتدريب الشرطة وموظفي خدمة الحدود، ودعم مشاريع تشريعية أساسية، وبناء خدمة مهنية بالاستناد إلى الجدارة.

وأخيرا، ما زالت عودة اللاجئين والمشردين داخليا إحدى الأولويات. وتفيد آخر الأرقام الصادرة عن مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٠، كانت قد سجلت عودة قرابة ٣٠ ٠٠٠ من الأقليات وتزيد الأرقام كثيرا إذا ما أخذ في الاعتبار عودة غير المسجلين. وأكثر ما يهمنا في عودة أولئك الأشخاص أنها تمت في مدينتي سربنسكا وفوقا – المرادفتين للمذابح والتدمير – أو بالقرب منهما. ويرجع الفضل في ذلك إلى التنفيذ الصارم لقانون الممتلكات. ومع ذلك، ينبغي الآن توجيه الموارد الشحيحة جدا التي يوفرها المجتمع الدولي إلى بناء الإطار المؤسسي اللازم الذي يسمح بالاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية وينبغي للبلدان والوكالات المانحة أن تكفل عدم توقف العملية في منتصف الطريق قبل أن تكون قد اتجهت بثبات إلى تحقيق اقتصاد مستدام ذاتيا.

رابعا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم تحقيق الشروط الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي – وضع تشريعات حديثة وإلغاء القيود وإقامة نظام مصرفي سليم وتحقيق خصخصة شفافة – وتوفير الحماية للاستثمارات – مع تحويله سيادة القانون إلى حقيقة واقعة. وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم، وسيتلوه المزيد ومع ذلك، ينبغي فعل أكثر من ذلك بكثير ليستعيد اللاجئون والمشردون داخليا الثقة حتى يعودوا إلى الديار التي كانوا يعيشون فيها قبل الحرب.

والبوسنة والهرسك ما زالت تولي الأولوية لإصلاح الاقتصاد وعودة المشردين واللاجئين وتطوير مؤسسات مشتركة. وتلك مجالات حددها الممثل السامي لتنفيذ العملية السلمية، فرغم بطء الإيقاع قطعت البوسنة والهرسك شوطا كبيرا على طريق تحقيق هذه الأهداف في السنوات الخمس الماضية. وينبغي لنا أن نقدر حقيقة أنه نظرا لمطاردة الماضي للحاضر، ومثول الذكريات المريرة لحرب ومذبحة مطولتين ومدمرتين في الأذهان، ليس من السهل أن نكون جاهزين تماما لاستعادة مقومات الدولة الحسنة الإدارة على الفور، ونحن نشيد بشعب البوسنة والهرسك لما يبذله من جهود متواصلة لبناء دولة ذات سيادة وحسنة الإدارة رغم هذه الصعوبات. ونحن على معرفة كاملة بالعقبات التي تعترض طريقنا. لذلك يجب أن يقف العالم إلى جانبنا وأن يواصل توفير الدعم والمساعدة والتشجيع بدلا من أن يضيق ذرعا ببطء التقدم في هذا البلد.

**السيد ليفيت** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، وبلغاريا،

وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

أود بداية أن أشيد بالعمل الذي يضطلع به ممثل المجتمع الدولي السامي لتنفيذ اتفاق السلام، فلأكثر من عام ونصف عام ينفذ السيد ولفغانغ بيتريتش ولايته بحيوية وحزم. ولا يألو جهدا لتحقيق السلم والمصالحة والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك ونحن نؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لما يقوم به لتنفيذ المهمة الطويلة الأجل التي أسندت إليه.

أود أيضا أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية وقوة الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات غير الحكومية التي تعمل كل واحدة منها يوما بعد يوم في المجال الخاص بها لإعادة بناء بوسنة وهرسك متعددة الأعراق ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأوروبا.

فبعد خمس سنوات من التوقيع على اتفاقات دايتون، أحرزت البوسنة والهرسك، كبقية المنطقة، تقدما ملحوظا، ويجري إعادة بناء هذا البلد مع إحراز إنجازات هامة، والأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات يعودون بأعداد متزايدة إلىديارهم. والتعددية السياسية والحرية والأمن تتنامى كما أوضحته حقيقة أن انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر العامة قد تمت في أوضاع مؤاتية، وهذه التطورات تؤكد أن المسار المحدد في اتفاقات السلام هو المسار الصحيح وأنه ليس هناك بديل للبوسنة والهرسك سوى التنفيذ الكامل لأحكامها. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أكدت من جديد الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك في إعلان نيويورك اهتمامها بتنفيذ هذه الاتفاقات.

ومع ذلك، فإن النتائج لم ترق بعد إلى مستوى التطلعات وبخاصة لأن النزعة التعويقية ما زالت قائمة، فبعض السياسات والممارسات القائمة على الاعتبارات العشائرية أو الإثنية تحول دون استفادة السكان استفادة كاملة من المزايا التي تتيحها هذه الاتفاقات. لذلك، فإن مجلس تنفيذ السلام المعقود في بروكسل في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو حدد مجالات التغيير ذات الأولوية: وهي بناء المؤسسات وإصلاح الاقتصاد وعودة اللاجئين.

وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، نلاحظ أن التقدم كان بطيئا. فهناك حاجة إلى المزيد من الالتزام بالمصلحة العامة من جانب القيادة البوسنية وبخاصة على صعيد المؤسسات المشتركة، ونأمل أن يعمل القادة المنتخبون في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في هذا الاتجاه، وهذا التقدم سيساعد على تعميق العملية التي يتم بموجبها قيام البوسنيين أنفسهم بصنع مستقبلهم المشترك. ونأمل أن يحدث ذلك قريبا.

وقد طُلب إلى الممثل السامي استخدام سلطاته بشكل سياسي ودبلوماسي إذا ما رأى أن ذلك ضروريا للتعجيل بتنفيذ هذه الاتفاقات. وآخر مثال على ذلك حدث في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لدى إنشاء جواز سفر واحد للبوسنة والهرسك، وفضلا عن ذلك فإن السيد ولفغانغ بيتريتش تنفيذا لولايته اضطر إلى الاستغناء عن خدمات ٢٠ من القادة البوسنيين لإعاقتهم تنفيذ اتفاقات دايتون.

وفي ١ تموز/يوليه أصدرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حكما في قضية تتعلق بالشعوب المكونة للدولة لابد من الإشادة به فمن خلال إعادة التأكيد من حيث الدستور على عدم جواز التمييز ضد الشعوب الثلاثة – الصربيين أو الكرواتيين أو البوسنيين – في الإقليم في مجموعه أو في أي جزء منه، وضعت المحكمة لبنة في بناء دولة البوسنة والهرسك. وينبغي الآن تنفيذ هذا الحكم.

وإذ ننتقل إلى الاقتصاد، يتعين تعزيز الإصلاح كما أكد مجلس تنفيذ السلام. وتتطلب الحالة الاقتصادية العسيرة هذا النوع من التقدم. يتعين تخفيف الإطار التقييدي الذي خلقته أنظمة معينة. ويتعين خفض سيطرة الأحزاب السياسية على الأنشطة التجارية والمالية. ويتعين مكافحة الفساد. ومطلوب بذل جهود خاصة في مجال مشروعات الخصخصة، التي ينبغي تنفيذها بسرعة وبالشفافية اللازمة. علاوة على ذلك، لا ينبغي تأجيل اعتماد الكيانين لتشريع جديد بشأن المعاشات لأكثر من ذلك.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، أعطانا التقرير الأخير للممثل السامي مجالا للأمل. فالعقبات في مجال الأمن تتراجع، ولكن سيكون التحسن في الحالة الاقتصادية مطلوبا لكي نشجع على عوائد دائمة.

وستحدث التغييرات الديمقراطية المتزايدة في جنوب شرق أوروبا أثرا إيجابيا على الوضع في البوسنة والهرسك. ولقد لوحظ بالفعل حدوث تقدم نتيجة للانتخابات الكرواتية في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ولقد فتحت زيارة الرئيس كوستونيتشا الأخيرة إلى سراييفو الطريق أمام توقعات جديدة للتطبيع في كل أرجاء المنطقة. ويشجع الاتحاد الأوروبي ويؤيد بشدة هذه العملية. ولقد كان التزامه بتشجيع السلام والتنمية في البوسنة والهرسك كبيرا. والاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي في القوات والمتبرع الرئيسي والمزود الرئيسي للمعونة الفنية. كذلك أود التذكير بدور الاتحاد النشط في توقيع وثيقة موستار بتاريخ ١٢ تموز/يوليه، والتي سوف يسهم تنفيذها في وضع حد للانقسام في تلك المدينة.

ومن الناحية الإقليمية، يشجع الاتحاد مشروعات التعاون ويؤيد التكامل الاقتصادي ويشجع العلاقات الأقوى مع أوروبا في إطار ميثاق الاستقرار.

وسوف يخلق ازدهار الديمقراطية والمصالحة وتطور الثقة والتعاون بين جميع بلدان المنطقة توقعات جديدة لوفاق مرحلي مع الاتحاد الأوروبي.

**السيد بوهايفسكي** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات، عندما تم توقيع اتفاقات دايتون/باريس للسلام، راود العديد منا أمل في أن يعم السلم والاستقرار المحليان في البوسنة والهرسك في وقت قريب جدا.

ولقد استغرق تحقيق هذا الهدف زمنا أطول مما كان متوقعا، ولم يكن بالسهولة المتوقعة، في البداية. ومع ذلك، لدينا كل سبب يجعلنا نعترف بأن البلد ظل يتحرك في هذا الاتجاه وأحرز تقدما كبيرا، والذي كان إلى حد بعيد ممكنا بفضل القدر الكبير من المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي، بما فيها الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا زال هناك الكثير مما يجب فعله لضمان تحقيق الأهداف التي تم وضعها. ويتعين علينا أن نتذكر أن البوسنة والهرسك شهدت أسوأ نوع من الدمار في الحرب، والتي أزهقت عددا كبيرا للغاية من الأرواح وأجبرت العديد من الأشخاص على ترك ديارهم. وبالرغم من التغييرات الإيجابية التي لا يمكن إنكارها في هذا البلد يبقى الكثير من الجراح التي تسببت فيها الحرب.

وقبل شهرين فقط، وفي البيان الذي ألقاه من هذا المنبر، أكد السيد جادرانكو برليتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك، التزام بلاده وسلطاتها بمواصلة الجهود لتحقيق السلم والاستقرار، وإزالة جميع أسباب التعصب والقضاء على كل شيء كان قد سمم في الماضي القريب العلاقات مع البلدان المجاورة.

ويمكننا هنا أن نرى أيضا مؤشرات إيجابية. فمنذ تكلم وزير الخارجية في الجمعية، شهدنا أيضا تغييرات مشجعة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي صوت

شعبها في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي لصالح الديمقراطية. وفي هذا الصدد، خلق الوضع الجديد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أساسا جيدا للمزيد من المصالحة بين جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وداخلها وفي المنطقة برمتها.

لذلك يتعين علينا على المستويين الوطني والدولي أن نواصل الدعم لهذا التطور الإيجابي البالغ الأهمية، حيث أن بإمكانه أن يقربنا من تحقيق هدف إرساء السلم والاستقرار الشاملين في البلقان.

ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة تقديم دعمها إلى البوسنة والهرسك، لأن ذلك البلد لا يزال بحاجة إلى الوجود والمساعدة الدوليين في إزالة آثار الحرب وإعداد نفسها للتنمية ذاتية الاستدامة. ولا يوجد بديل إذا أردنا مساعدة ذلك البلد على الاضطلاع بنصيب أكبر من المسؤولية كدولة عضو في الأمم المتحدة وكبلد يجاهد اليوم لخلق مجتمع ديمقراطي حقيقي وحياة أفضل لشعبه.

في يوم الأحد الماضي، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت انتخابات عامة في البوسنة والهرسك. وبالنسبة للبلد، كان ذلك اليوم بمثابة اختبار آخر لطموحاته من أجل التغيير الديمقراطي. وسوف تثبت نتائج تلك الانتخابات ما إذا كانت قد حققت آمالنا الكبيرة. ولنأمل ألا يتم تقييمها على أنها كانت فرصة ضائعة، بل أن تصبح بدلا من ذلك خطوة إضافية نحو إنهاء سياسات الخوف والانقسام في البلاد.

ختاما، أود أن أنقل رسالة تشجيع إلى ممثلي البوسنة والهرسك الحاضرين هنا اليوم. باسم وفد بلادي، أؤكد لهم على أن أوكرانيا ترحب بكل التطورات الإيجابية التي تحدث في بلدهم اليوم. وأوكرانيا مستعدة للتعاون مع البوسنة والهرسك في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولقد تم التأكيد على هذا الاهتمام مؤخرا أثناء زيارة وفد خبراء أوكرانيين في مجال النقل إلى سراييفو. وهناك مجالات أخرى عديدة يمكن لبلدينا الاستفادة فيها من تعاونهما.

إننا في الأمم المتحدة، بوصفنا دولا أعضاء في هذه المنظمة الدولية، ينبغي ألا نروج لمصالحنا الوطنية فحسب، بل أن نساعد أيضا بعضنا البعض على تحقيق أولوياتنا وأهدافنا المحلية. وبالاتحاد سوف نكون أكثر ثقة وقوة. إننا نعتقد أن البوسنة والهرسك سوف تمثل حالة اختبار في هذا الخصوص.

وختاما، أود أن أعلن أن أوكرانيا سوف تدعم عمل ييسر تحقيق المزيد من التغييرات الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

**السيد أحمد** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): التزم المجتمع الدولي التزاما طويل الأمد بتحقيق سلام عادل ودائم واستقرار في البوسنة والهرسك. وبعد ما يقرب من خمس سنوات من التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك - اتفاق دايتون/باريس للسلام - لا يزال هذا الاتفاق ينفذ بالدعم المستدام والمشاركة الفعالة من المجتمع الدولي.

ويشعر وفد ماليزيا بالارتياح للتقدم الكبير في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. إن وجود قوة تثبيت الاستقرار متعددة الجنسيات يسهم مساهمة ضخمة - في تهيئة بيئة آمنة يبدأ فيها شعب البوسنة في معظم أجزاء البلد بالتمتع بالأمن وبالظروف الطبيعية نسبيا. ولا يزال مكتب الممثل السامي يضطلع بجهود ومبادرات هامة لإنشاء المؤسسات العامة البوسنية وتدعيمها، فضلا عن كفالة تشغيلها بفعالية وفقا لاتفاق السلام. وفي نفس الوقت تضطلع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما فيها قوة الشرطة الدولية، بدور رئيسي في إصلاح وإعادة هيكلة السلطة القضائية وقوات الشرطة في البوسنة. وتستحق كل

هذه الجهود ثناءنا، بما فيها جهود المنظمات الدولية الأخرى التي تشارك بفعالية في عملية السلام البوسنية.

وما زال نجاح عملية السلام في البوسنة والهرسك يعتمد اعتمادا كبيرا جدا في هذه المرحلة على مشاركة المجتمع الدولي على نحو مستمر وفعال. ورغم المنجزات الواضحة التي أحرزت حتى الآن، لا يزال يتعين فعل الكثير لتوطيد السلام ولبناء البوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة وموحدة ومتعددة الأعراق والثقافات داخل حدودها المعترف بها دوليا. أما المهام الحاسمة المتبقية للمجتمع الدولي فيجب الاضطلاع بها لكي لا ينعكس مسار السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، ولكي تشب البلد عن طوق الرعاية التي يسبغها عليها المجتمع الدولي حاليا.

ويذكر وفد بلادي أنه بعد مبادرة الممثل السامي، جرى في الاجتماع الوزاري لمجلس تنفيذ السلام – الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو الماضي، والذي اشتركت فيه ماليزيا – وضع ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية للمضي قدما في عملية السلام البوسنية وهي: تدعيم مؤسسات الدولة والإصلاح الاقتصادي الشامل وسرعة عودة اللاجئين والمشردين.

وقد وافقت وصدقت ماليزيا على هذه الاستراتيجية ذات الدعائم الثلاث، كما فعلنا مع مفهوم الملكية الذي تبناه الممثل السامي وإعلان نيويورك، الذي اعتمدته الرئاسة البوسنية المشتركة قبل عام واحد بالضبط. ونعتقد أن كل هذه الجهود توفر إطارا واضحا يجب أن يعمل من خلاله المجتمع الدولي وقيادة البوسنة والهرسك لإحراز المزيد من التقدم في عملية السلام.

ومن المشجع أنه قد تم إحراز بعض التقدم في هذه المجالات الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك إعادة إنشاء مجلس الوزراء وتعيين رئيسه مؤخرا. وكانت هناك زيادة كذلك فيما يسمى بعودة الأقليات، الذين يبلغ عددهم الآن أكثر من ضعف عما كان عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود العازمة لتعزيز عملية العودة، وهي حاسمة بالنسبة لإرساء السلام الدائم في البوسنة والهرسك. ويجب التغلب بفعالية على العقبات السياسية والإدارية الحالية التي تعوق عملية العودة. ومن المهم بنفس القدر تعزيز الفرص الاقتصادية وفرص التعليم وسوق العمل للعائدين. ونؤيد العمل الدؤوب الذي يضطلع به الممثل السامي لكي يكفل التنفيذ الكامل والفعال لصفقة تشريع الملكية، بغية استمرار زيادة معدل العودة.

وفي نفس الوقت، لا يزال الإصلاح الاقتصادي متأخرا جدا. ولهذا، يتحتم على القيادة البوسنية أن تبذل المزيد من الجهود الدؤوبة لكي تحرز تقدما في هذا المجال.

وفي هذه الأثناء، ومن الأولويات البالغة الأهمية التأكيد المستمر على المصالحة في البوسنة والهرسك. ويجب عكس مسار عواقب التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية في البلد، ويجب تحقيق العدالة، وتحقيقها بسرعة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى الأهمية الخاصة لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمها دعما قويا. والقبض المبكر على جميع المتهمين من مجرمي الحرب، وبخاصة أمثال رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، ومحاكمتهم لن يعملا على تحقيق العدالة فحسب، بل وسيسهما كذلك في التوصل إلى الهدف طويل الأجل، وهو المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك.

ويثني وفد بلادي على البوسنيين والمجتمع الدولي لإجراء الانتخابات الوطنية بنجاح يوم السبت الماضي الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وإن إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة، إشادة عظيمة بالمجتمع الدولي والشعب البوسني نفسه. ونتطلع إلى النتيجة النهائية والرسمية

للانتخابات. وتطالب ماليزيا بشدة القادة المنتخبين بالعمل سوية ومع المجتمع الدولي لتعزيز الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة التوحيد والمصالحة في البوسنة والهرسك – وهذه مسؤولية فائقة الأهمية توخاها اتفاق السلام. ومع ذلك، ففي هذه المرحلة لا يمكننا إلا أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الاستفتاء غير الشرعي الذي نظمه الاتحاد الديمقراطي الكرواتي. ومن الواضح أن هذا الاستفتاء يتعارض مع نفس روح وهدف اتفاق سلام دايتون.

ويراودنا أمل قوي في أن التطورات التي حدثت مؤخرا في المنطقة ستبشر بالخير لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك بسرعة. ونهيب بجميع جيران البوسنة إلى دعم البوسنة والهرسك والتعاون معها في تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وماليزيا، من جانبها، فخورة بالانضمام إلى الجهود المبذولة لإعادة إرساء السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وقد أسهمنا بأرصدة من الحكومة والجمهور في ماليزيا من أجل إعادة التأهيل الاقتصادي وتعمير الهيكل الأساسي في البوسنة. وماليزيا، بمقتضى برنامجها للتعاون التقني، توفر أيضا التدريب وغيره من التسهيلات، فضلا عن تشاطر خبراتنا في مجال التنمية الاقتصادية – الاجتماعية وفي التنفيذ الناجح للخصخصة في ماليزيا. وسنواصل المشاركة في قوة الشرطة الدولية ومجلس تنفيذ السلام، فضلا عن العمل الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

**السيد بامير** (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت تركيا من دول البلقان أيضا، فإنها تشارك دائما مشاركة مباشرة في السعي لإرساء السلام والاستقرار في البلقان وإعداده للتحرك صوب تحقيق الرخاء في جو من الأمن، وتضطلع بجهود مستمرة لتحقيق هذا الهدف. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نسعى دوما إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المستنير مع جميع بلدان المنطقة.

ونظرا لروابطنا القوية، النابعة من تاريخ مشترك يزيد الزمن من تعزيزه، فقد كان للبوسنة والهرسك الأولوية، تقليديا، في سياستنا الخارجية. ولهذا اعتبرنا أن إعادة إقامة وضع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات للبوسنة والهرسك من خلال الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا يكتسي أهمية كبرى لضمان السلام والاستقرار في البلقان، وبالتالي في القارة.

والتطورات التي حدثت في العام الماضي – من اعتماد إعلان نيويورك قبل عام بالضبط إلى الانتخابات التي أجريت مؤخرا – تشهد على دقة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي وضعها مجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك، وهي توطيد مؤسسات الدولة والإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين.

إن تركيا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، تؤمن بشدة أن التوصل إلى حلول دائمة أمر يتوقف على تحقيق هذه الأهداف الواضحة. والسبيل المؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف يتم من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون للسلام. ومع ذلك، فإنه بينما لا نقلل من شأن الإنجازات العديدة التي تحققت في تنفيذ الجانب المدني من اتفاقات دايتون للسلام، فإنني سأضيف إلى ذلك القول بأنه لا يزال يتعين فعل الكثير في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، يظل تحقيق الثقة المتبادلة فيما بين البوسنيين والكروات والصرب السبيل الأساسي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك. وكنتيجة طبيعية، ينبغي أن يغتنم شعب البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي كل الفرص التي تتاح للنهوض بتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

وفي هذا الصدد، نرى أن الظروف التي تلت إجراء الانتخابات العامة الأخيرة التي استكملت بنجاح بفضل حسن إدراك شعب البوسنة والهرسك والجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الممثل السامي السيد بيتريتش وكذلك المسؤولون في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – تلك الظروف تهيئ مثل هذه الفرص.

وأصبح من واجب كل الزعماء الذين يمثلون شعوبهم على مستوى المقاطعة والكيان والدولة أن يعملوا الآن بمنتهى الكد من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلاد، وأن يقاوموا في نفس الوقت يدا بيد مع شعوبهم أية محاولة تقوم بها أية جماعة أو مجموعة بهدف الخروج عن المسار المؤدي إلى العودة إلى الحالة الطبيعية. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن شعب البوسنة والهرسك سيتصدى لهذا التحدي بقوة. ويحدونا الأمل في أن يتم إنشاء الهيئات الإدارية دون إبطاء بحيث يمكن بدء العمل اللازم لتحقيق الإصلاحات الهيكلية في أقرب وقت ممكن.

ومن بين القضايا العاجلة العديدة، ينبغي أن أبرز ضرورة صدور التشريع الانتخابي الجديد لتمهيد السبيل لدخول البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا.

وأخيرا وليس آخرا، لا يفوتني أن أؤكد على الحاجة المستمرة إلى إشراك المجتمع الدولي بشكل ثابت في التطورات الجارية في البوسنة والهرسك. ولا يمكننا أن نمنع هذا الدعم عن أبناء شعب البوسنة والهرسك في الوقت الذي يمر فيه بلدهم في مرحلة حاسمة على الطريق الذي يمكّنه من أن يصبح عضوا كامل العضوية في أسرة الأمم الأوروبية.

**السيد درويش** (مصر) (تكلم بالعربية): راقبت مصر خلال عقد كامل وبقلق شديد وعن قرب، تدهور الأوضاع في أراضي وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة، واندلاع الصراعات العرقية والعدوان من قبل جماعة ضد الأخرى. كما تابعنا جميعا فشل المجتمع الدولي، ومعه الأمم المتحدة في الوقف الفوري لأعمال العدوان والعنف، ووقف سياسات التطهير العرقي قبل امتدادها. كما أصبحنا جميعا على اطلاع الآن على ما حدث في ''سربينتشا'' وفشل المجتمع الدولي والمنظمة الدولية في تأمين وكفالة الحماية لأبناء شعب البوسنة، الأمر الذي أدى مع غيره من حالات فشل مماثل في مناطق أفريقية أخرى، إلى إعادة نظر شاملة ومتكاملة في عمليات حفظ السلام وسياسات الأمم المتحدة في هذا المجال.

واليوم تناقش الجمعية العامة الحالة في البوسنة والهرسك وقد تحسنت الأحوال بشكل كبير من خلال التغييرات التي شهدتها يوغوسلافيا، وقبول الأمم المتحدة مؤخرا لعودتها إلى عضوية المنظمة مثلها في ذلك مثل بقية الدول الأربع الوريثة الأخرى ذات الحقوق المتساوية.

يستند الموقف المصري تجاه الوضع في البوسنة والهرسك إلى مجموعة من الثوابت التي أكدها اتفاق دايتون للسلام والمتمثلة فيما يلي: أولا، ضرورة احترام استقلال وسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها الإقليمية كدولة واحدة تتكون من كيانين متعددي الأعراق. ثانيا، أهمية احترام حقوق الإنسان في البوسنة والحفاظ عليها، بما في ذلك حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم بسلام. ثالثا، ضرورة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في البوسنة كجزء أصيل من نجاح تنفيذ اتفاق السلام وأهمية دفع كافة الدول والأطراف المعنية للتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض النبيل.

وفي استعراضنا لعناصر الموقف المصري الثابت، ومن ثم لمدى تنفيذ اتفاق السلام، فإننا نشعر بالارتياح لخفوت بل واضمحلال تأثير الأصوات الانفصالية في البوسنة والهرسك،

أو الأصوات المشككة في وحدة البوسنة والهرسك وسيادتها. وإننا لنشعر بالارتياح كذلك لتفعيل المؤسسات التي تؤكد وتعكس أهمية هذه الوحدة ومبدأ السيادة على الساحة الدولية. إلا أن ذلك لا يعني الركون إلى الاسترخاء نحو هذا الشق الهام، بل يجب التأكيد على والدعم المستمر لهذا العنصر ولآلياته المؤسسية باعتباره لب اتفاق السلام الذي لن يتأتى إلا باحترام سيادة واستقلال البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها بوصفها بلدا موحدا متعدد الأعراق.

كما ترحب مصر بالإنجازات التي تحققت لتنفيذ ''اتفاق السلام'' الموقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وبالجهود المبذولة من أجل تحسين الأوضاع الأمنية، وإعادة التعمير وجهود المجالس المحلية بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة من أجل تطوير المؤسسات المشتركة التي ستكفل للبوسنة والهرسك العمل كدولة ديمقراطية حديثة وموحدة.

لقد أيدت مصر جهود منظمة الأمم المتحدة الرامية لزيادة ودعم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية في البوسنة وذلك لمراقبة وضمان احترام حقوق الإنسان وتأمين عودة اللاجئين إلى البوسنة. واتصالا بذلك، تجدر الإشارة إلى أنه كان لمصر شرف المشاركة في قوة الشرطة الدولية بعدد من ضباطها الأكفاء. إلا أنه من الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله قبل أن نشعر بالرضا الكامل عن تنفيذ هذا الشق الهام من اتفاق السلام. فما زال معدل عودة اللاجئين إلى ديارهم أقل من المنشود والمأمول فيه. وما زال توفير شعور الأمن والأمان لدى هؤلاء اللاجئين والنازحين دون المستوى المطلوب لإقناعهم بالعودة طواعية، لا سيما في مناطق الأقليات.

وتؤمن مصر بضرورة تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في مجمله وبالكامل لضمان سلام عادل ومستقر في المنطقة وبتعاون كافة الأطراف مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتنفيذ الشقين المشار إليهما هو عامل أساسي لتحقيق هدف السلام العادل والشامل لشعوب المنطقة. ونحن من جانبنا لن ندخر جهدا في استمرار تقديم الدعم والمساعدة لحكومة وشعب البوسنة في كافة المجالات.

وختاما، فإن مصر، انطلاقا من موقفها الثابت والخاص بتأييد ودعم جهود المصالحة لعودة الأمور إلى طبيعتها في البوسنة والهرسك، فقد انضمت إلى قائمة الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة في جلستها اليوم والوارد في الوثيقة A/55/L.31.

**السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بعد شهر واحد بالضبط من الآن، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لبدء سريان اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك. والاتحاد الروسي، بوصفه مشاركا نشطا في تسوية المشكلة البوسنية في جميع مراحلها يرحب بالتقدم المحرز حتى اليوم في تنفيذ هذا الاتفاق. لقد أتاح التوقيع على ذلك الاتفاق الفرصة لمراعاة المصالح المتنوعة، بل والمتضاربة في بعض الأحيان، لشعوب البوسنة الثلاثة والدول المجاورة، لا سيما يوغوسلافيا وكرواتيا، ولوضع الأساس لإقامة دولة البوسنة على أساس كيانين بحقوق متساوية ومؤلفة من ثلاثة شعوب.

إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥ لم تفقد أيا من أهميتها اليوم.

علاوة على ذلك، بالرغم من الحالة المستقرة بشكل عام في البوسنة والهرسك، من السابق لأوانه أن يشعر العالم بالرضى. ولا بد لنا من أن نجعل عملية التسوية البوسنية دائمة لا يعكس اتجاهها وأن نعمل على تقوية الدولة المتعددة الأعراق مع مراعاة حقوق كل شعوب ذلك البلد. وما برح الاتحاد الروسي يعتقد أنه يجب أن تنفذ هذه العملية بشكل

يتفق تماما مع اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن وسائر الصكوك الدولية بشأن التسوية في البوسنة والهرسك. وينبغي عدم قبول أي تفسير عشوائي لهذه المهمة من جانب المنظمات الدولية. وأي تنقيح لدايتون سيدمر حتما توازن المصالح وسيكون محفوفا بتوترات جديدة ليس في إطار البوسنة والهرسك فحسب وإنما فيما يجاوز حدودها أيضا.

إن تجربة الجهود الدولية المطولة لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام تثبت أن البوسنيين أنفسهم وزعماءهم السياسيين يجب أن يتحملوا مسؤولية خاصة للمضي قدما في عملية السلام في مصير بلدهم. ومن الضروري أن تُبدي جميع الأطراف في البوسنة والهرسك الإرادة السياسية العملية لتنفيذ أحكام دايتون تنفيذا صارما، ولتحقيق مصالحة متعددة الأعراق حقيقية وإعادة تعمير البلد بعد انتهاء الصراع بشكل فعال ونحن نشعر بالارتياح لأن القوى السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك تُبدي تفهما متزايدا لهذه المشاكل، التي كانت الغرض المحدد من إعلان نيويورك للرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك. وقد حان الوقت لوضعه موضع التنفيذ.

ونحن نرى أنه ينبغي إيلاء أولوية للتغلب على كل المصاعب المتبقية بأسرع وقت ممكن، مع الاهتمام بمستوى التعاون المناسب من كياني البوسنة والهرسك العرقيين على حد سواء، ليس فقط في كل أجهزة الدولة البوسنية، وإنما أيضا مع الهيئات الدولية الرائدة في البلاد، وبخاصة الممثل السامي، والممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة بأسرها. وتفعيل ذلك التفاعل سيتيح لنا تحقيق تقدم بشأن المسائل التي لم تحل. ونأمل أن تُساعد على تحقيق هذا نتائج الانتخابات التي عقدت في البوسنة والهرسك يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الضروري أن نرى - بشكل خاص، الإسراع في سنّ قوانين الانتخابات؛ وإعادة التنظيم الجارية للشرطة البوسنية على أساس متعدد الأعراق؛ وإصلاح النظام القضائي؛ وخلق اقتصاد سوقي حديث؛ وحملة ضد الفساد والجريمة المنظمة وحل لمشكلة عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ونرحب بالالتزام الذي قطعته القيادة البوسنية، المعرب عنه في إعلان نيويورك، بمهمة تعزيز التعاون العسكري بين القوات، بما في ذلك خلق قُسيِّم مشترك لعمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي رأينا أنه من العقيم إقحام مسألة سياسية انفرادية للدفاع السياسي هدفها الرئيسي إنشاء جيش انفرادي. فهذا العمل ما من شأنه إلا أن يزعزع التوازن الهش للاستقرار السياسي في العلاقات المتبادلة بين الكيانين.

ونحن نرى أيضا أن جائزة التحكيم النهائي بشأن إقليم بركو ينبغي تنفيذها لتجنب إثارة التوترات ولتحقيق استقرار الحالة في المنطقة بأكبر شكل ممكن، وذلك بما يتفق مع اتفاق السلام، بإيجاد الحلول للمسائل المتبقية والتي تكون مقبولة لكل الأطراف.

بالنسبة لعمل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، نود أن نؤكد مرة أخرى أهمية فصل هذا النشاط عن الظروف السياسية الراهنة، وأهمية جعله متفقا اتفاقا تاما مع النظام الأساسي للمحكمة وقرارات مجلس الأمن. وقد حان الوقت لإنهاء ممارسة مطاردة المتهمين على أساس ما تسمى عرائض الاتهام المختومة التي تصدرها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهذا لا يقع ضمن ولاية قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرس.

والاتحاد الروسي يرى أن مشروع القرار محل الدراسة اليوم يستهدف بشكل عام تحقيق عدد من أحكام دايتون، المصالحة التامة بين الأعراق؛ والتعمير الفعال في فترة ما بعد انتهاء الصراع للبوسنة والهرسك باعتبارها دولة

أوروبية ديمقراطية. ونحن مقتنعون بأن التطورات السياسية الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيكون لها أثر إيجابي على الحالة في البوسنة والهرسك، وبخاصة في ريبوبليكا سربسكا. ويشهد على هذا البيان الذي أدلى به رئيس يوغوسلافيا كوستونيكا خلال زيارته لسراييفو فيما يتعلق باستعداده لإقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك والتزامه بتأييد اتفاق دايتون للسلام.

والاتحاد الروسي، من جانبه، سيسهم إسهاما بنَّاء في إيجاد حل للمسائل المعلقة على خطة التسوية البوسنية ولإقامة البوسنة والهرسك الدولة الديمقراطية المتعددة الأعراق المزدهرة الموحدة.

**السيد إزبوغار** (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): مرت خمس سنوات منذ أبرم اتفاق دايتون للسلام. ولا يُمل أبدا تكرار وذكر أن اتفاق السلام أنهى أكثر الصراعات المسلحة وحشية وتدميرا في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إن اتفاق السلام بجميع جوانبه ومراحله أنشأ إطارا للعيش في سلام وأرسى أساس ترتيب دستوري جديد للبوسنة والهرسك.

ومضى عام أيضا منذ الزيارة التاريخية التي قام بها أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك لنيويورك ومشاركتهم في اجتماع لمجلس الأمن. وإعلان نيويورك الصادر في تلك المناسبة أعاد تأكيد التزام الرئاسة بالمهام الرئيسية في تنفيذ السلام.

إن الجمعية العامة تنظر حاليا في مسألة البوسنة والهرسك في وقت وقعت فيه أحداث مشجعة في المنطقة التي يقع فيها ذلك البلد.

أولا، في أعقاب الانتخابات التي أجريت في كرواتيا منذ حوالي عام والتغييرات في سياساتها تجاه البوسنة والهرسك، طُبِّعت العلاقات بين البلدين وتحسنت بشكل كبير. وقد أكدت كرواتيا من جديد، عن طريق أعمالها، احترامها لسيادة البوسنة والهرسك. ثانيا، التغيير الذي حدث مؤخرا في النظام في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والذي أعقبته الزيارة الأولى للرئيس اليوغوسلافي للعاصمة البوسنية، يبعث الأمل في تغيير سياسة ذلك البلد تجاه البوسنة والهرسك. وذلك التغيير من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على سرعة تنفيذ اتفاق السلام بواسطة البوسنيين أنفسهم.

إن إقامة علاقات سياسية غير مشروطة بين البلدين أولوية وربما تكون نقطة بداية. والإبرام المبكر لاتفاق بشأن علاقات متوازية خاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وريبوبليكا سربسكا له أهمية أولية أيضا. إنه سيعطي الصرب في البوسنة والهرسك الثقة والضمانات الضروريتين اللتين كانتا غائبتين خلال سنوات عندما كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معزولة عن المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يدعم كلا الاتفاقين التكامل المتعدد الأعراق والمتعدد الكيانات داخل البوسنة والهرسك.

هناك ظرف مشجع ثالث وهو أن وجود سلطات ديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مكَّن من اندماج ذلك البلد في المجتمع الدولي وفي المنطقة. ومن ثم، هيئت الظروف أخيرا للسلام والاستقرار والمصالحة وإعادة بناء المنطقة بأسرها الأمر الذي تمس الحاجة إليه في هذا السياق، تؤيد سلوفينيا عقد مؤتمر قمة زغرب المقبل لبلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي.

وسنمتنع عن التعليق على انتخابات البوسنة والهرسك ما دامت النتائج الرسمية لم تُعلن بعد. ولكن، بغض النظر عمن سيشكل الحكومة المقبلة، لا بد لها من أن تتصدرها الولاية الممنوحة من الشعب حتى تنفذ اتفاق السلام وتسرّع بعملية الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي. وعلى هذه الحكومة أن تقود البلد بمنأى عن الكراهية والفقر

وعزلة الماضي وتتجه به نحو حياة أفضل ومستقبل مشترك في إطار الهياكل الأوروبية. وهذه هي المثل التي نعتقد أن شعب البوسنة والهرسك قد صوت لصالحها.

إن عملية تحقيق الاستقرار بعد مرحلة الصراع في البوسنة والهرسك عملية بطيئة ولكنها مستمرة. وثمة عناصر أساسية متعددة تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام ما زال يتعين تنفيذها. ونحن مقتنعون بأن إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية، بدءا بمجلس أوروبا، سيعزز هذه العملية بشكل ملموس. كما أننا نُشيد بالممثل السامي ونؤيد تماما جهوده الرامية إلى اتباع ثلاث أولويات استراتيجية لمساعدة مواطني البوسنة على إضفاء الطابع الأوروبي على البلد وهي: إجراء إصلاح اقتصادي شامل، التعجيل بعودة اللاجئين وتوطيد مؤسسات الدولة.

وما برحت عودة اللاجئين تُعد إحدى المسائل الأساسية لتطبيع الحالة في البوسنة والهرسك. ونلاحظ أن عدد العائدين من الأقليات قد تضاعف تقريبا هذا العام. ومع ذلك، فإن هناك مئات الآلاف من الناس ما زالوا إما مشردين أو لاجئين. وينبغي أن نتوخى الواقعية في تفاؤلنا، لا سيما وأن الانفراج العظيم الذي كان المجتمع الدولي يتوقعه في السنوات القليلة الماضية لم يحدث بعد. والزمن لا يسير لصالح العودة. ولهذه الأسباب، ينبغي أن يظل حق العودة من الحقوق الأساسية للإنسان بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك، وأن تكون تهيئة ظروف صالحة للعودة إحدى أولويات الحكومة الجديدة.

إن المصالحة في البوسنة والهرسك لن تتم دون اكتمال عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمحكمة أنشئت لإدانة الأشخاص الذين جلبت أعمالهم وسياساتهم الدمار للمنطقة. وما زال من المهم الآن، وربما كانت هذه الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، تقديم جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية والمسؤولين عن الإبادة الجماعية أو الذين شاركوا فيها إلى العدالة. والمجتمع الدولي مدين بذلك لشعب البوسنة والهرسك.

ونحن نشيد بجهود المحكمة في إقامة العدل لشعب البوسنة والهرسك. ويسعدنا أن نلاحظ استعداد الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار لاستخدام نفوذهما لإعمال أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالامتثال لأوامر المحكمة.

ونشعر بالقلق في نفس الوقت إزاء احتمال أن يستمر عمل المحكمة لمدة ١٦ عاما أخرى. ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن ينظر على وجه الاستعجال في شتى الحلول التي اقترحها قضاة المحكمة لتقصير الحد الزمني للانتهاء من أعمال المحكمة.

وأود أيضا أن أتطرق إلى مسألة لم تحسم بعد وأن حسمها سيسهم إسهاما إيجابيا أيضا في عملية السلام في البوسنة والهرسك وهي: خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، التي لم تعد موجودة. ومن الضروري للغاية أن يستند حل هذه المشكلة على احترام مبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول الخلف، على النحو الذي أقرته لجنة بادينتر للتحكيم بغية الإسهام في إحلال السلم الدائم والاستقرار في المنطقة. وتبشر التغيرات الأخيرة التي جرت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إزالة هذه العقبة التي تعترض تطبيع العلاقات بين الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة، ونحن نتطلع إلى الانتهاء من هذه المسألة في وقت مبكر في إطار الفريق العامل المعني بالدول الخلف التابع لمجلس تنفيذ السلام.

وترى سلوفينيا أن مجال إزالة الألغام هام بالنسبة لتطبيع الحياة في البوسنة والهرسك. فلن يتيح النجاح في إزالة الألغام عودة اللاجئين على النحو الواجب فحسب، وإنما

سيساعد أيضا على استعادة النشاط الاقتصادي في البلد. وهذا هو السبب في استمرار التزامنا بالصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام في البوسنة والهرسك. وقد طهر الصندوق الاستئماني في السنة الماضية وحدها بنجاح حوالي ثلث مجموعة الأراضي التي طُهرت من الألغام في البوسنة والهرسك، أي ما يساوي ٣ مليون متر مربع. واجتذب الصندوق الاستئماني، بوصفه من أنجع السبل من حيث التكلفة لتطهير البوسنة والهرسك من الألغام، حتى الآن منحا من ٢٢ حكومة بلغت قيمتها ٥٦ مليون دولار. ونود أن نُشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلينا في جهودنا لتطهير البوسنة والهرسك من جميع الألغام.

وختاما، أود أن أؤكد على أهمية اهتمام الأمم المتحدة وجمعيتها العامة بالتعمير في مرحلة ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك. ونأمل أن يوجه مشروع القرار المعروض علينا والذي تفخر سلوفينيا بتقديمه أعمال جميع المشاركين في الجهود الرامية إلى إقامة سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك.

**السيد نجاد حسينيان** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): ما برحت الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك على مدى السنة الماضية تُبين أن التقدم السلس والسريع على طريق تنفيذ اتفاق السلام ما زال يلقى مقاومة شديدة. وعلى الرغم من ملاحظة بعض التقدم الهام، مثل إنشاء مجلس جديد للوزراء وثلاثة وزارات جديدة، فمن المخيب للآمال عدم توفر الإرادة السياسية عند الذين يركزون على المسائل العرقية تهدد التشغيل الفعال للمؤسسات بالخطر.

وبصفة عامة، فإن السعي من أجل إرساء استقلال ذي استدامة ذاتية ما زال على رأس جدول الأعمال، ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المحددة في هذا الصدد. وعلى الرغم من بطء التقدم وإن يكن مطردا في تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ وهو الشرط الضروري لإرساء السلم والاستقرار في المنطقة، فما زال هناك عدد من التحديات الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها. وتتضمن هذه التحديات آراء قصيرة النظر ما زالت تعتنقها بعض الجماعات، والأحزاب والأقسام العرقية، علاوة على التأخير في بناء المؤسسات، والإصلاح القضائي والتجديد الاقتصادي. ويتطلب التغلب على هذه التحديات بذل جهود أكبر من جانب قادة البوسنة والهرسك والقوى الأساسية فيها من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية والتسامح والمصالحة بين مختلف المجتمعات العرقية.

إن عودة اللاجئين والمشردين – وعلى الأخص عودة الأشخاص إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها في مناطق الأقليات – والمصالحة بين مختلف المجتمعات العرقية، وحماية الأقليات، والإصلاح الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي وحرية الحركة للأشخاص والسلع والخدمات والإعلام في مختلف أرجاء البلد، كلها من بين المسائل المُعلَّقة التي ينبغي أن تُعالج على نحو شامل لتيسير إقامة بناء الدولة بشكل ناجع في البوسنة والهرسك.

وتعتبر عودة اللاجئين إلى جميع أنحاء البوسنة والهرسك شرط لازم للمصالحة في البلد. وعلى الرغم من أن عملية العودة كانت بطيئة بشكل عام، مما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن الزيادة الأخيرة في عودة الأقليات قد رفعت أعداد العائدين إلى أكثر من ضعف العدد خلال نفس الفترة من العام الماضي، ومن ثم ينبغي بذل مزيد من الجهود للنهوض بهذه العودة.

وما زلنا نُعلق أهمية كبيرة على دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إقامة العدل في المنطقة. ومن

المؤسف، أنه على الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، فما زال بعض مجرمي الحرب ذوي السمعة الشائنة الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام مطلقي السراح ويشيعون الاضطراب في الشؤون السياسية للبلد بما يتعارض مع اتفاق السلام. إن استمرار تمتع مجرمي الحرب البارزين الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام بالحرية، يبعث برسالة خاطئة.

والأسوأ من ذلك، أنه يسهم في وجود مناخ انعدام الثقة الذي يحد من عودة اللاجئين وخاصة في مناطق الأقليات. إن اعتقال المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومقاضاتهم لا يخدم العدالة فحسب ولكنه يسهم أيضا في تحقيق هدف طويل الأجل يتمثل في المصالحة الوطنية التي يمكنها وحدها أن تضمن قدرة البوسنة والهرسك على تحرير نفسها من أشباح ماضيها المأساوي.

في ظل هذه الخلفية نأمل أن تؤدي التطورات الراهنة في المنطقة بأسرها إلى توليد قوة دفع إيجابية جديدة يمكن أن تسارع الخطى صوب التقدم، وتعزز السلم في مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات في ذلك البلد. ونأمل أيضا في أن تتيح هذه التطورات الفرصة للتقدم في مسائل الخلافة وتمهد الطريق لعلاقات حسن الجوار والتعاون الوثيق بين جميع بلدان البلقان باعتبار ذلك عنصرا هاما لتحقيق السلم المستدام ذاتيا في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الالتزام القوي والتعاون الكامل من جانب القيادة البوسنية والشعب على كل المستويات أمران حتميان يقتضي إحلال السلم الدائم في البوسنة والهرسك تعاونها الكامل مع جيرانها ومع المجتمع الدولي ولذلك نرى أن المساعدة الدولية في صورها المختلفة ينبغي أن تستمر بغية تحقيق السلم المستدام ذاتيا في البوسنة والهرسك وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

ونعتقد أن الالتزام المستمر والجهود الدؤوبة صوب تحقيق رؤية مشتركة للبوسنة والهرسك كدولة مستقلة موحدة متعددة الأعراق، ومتعددة الثقافات ومتعددة الأديان داخل حدودها المعترف بها دوليا، هي الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى سلم دائم وعادل في ذلك البلد وفي البلقان.

كما أننا نثني على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ونقدر الجهود التي لا تكل التي يبذلها الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام في سراييفو لتعزيز أهداف المجتمع الدولي للسعي إلى تحقيق السلم في البوسنة والهرسك وفي المنطقة كلها.

وفي الختام أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرئيس عزت بيغوفيتش الذي استقال في تشرين الأول/أكتوبر الماضي من رئاسة البوسنة والهرسك. إنه رجل دولة بارز وقائد محترم عمل بطريقة جادة من أجل الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لبلاده ومن أجل رفاه شعبه. ونعتقد أن مغادرته، خسارة كبيرة لعملية السلم في البلقان.

**السيد إسلام** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): البوسنة والهرسك مثال فريد لبلد يحاول أن يتولى زمام أمره بنفسه بعد الحرب المدمرة. فالأمة التي مزقتها الحرب تكافح اليوم ليس فقط من أجل توحيد حالة الدولة ولكن أيضا للاندماج في المجتمع الدولي. ومنذ خمس سنوات في دايتون، أوهايو التزم زعماء ذلك البلد المدّمر بإعادة بناء السلم. وكان هذا الالتزام صعبا للغاية بسبب تمزق أوصال نسيج مجتمعهم. إن شعب البوسنة والهرسك يستحق إعجابنا الشديد لإصراره على التخلي عن طريق العنف وعلى الرغم من الخلافات المروعة فإن تقدمه صوب طريق السلم وإعادة البناء يستحق التقدير.

بيـــد أن السلم في البوسنة والهرسك لا يزال هشـا. ولا يمكن أن يكـون هنـاك سـلم دائـم مـا لم تختـف أشـباح الحرب. وينبغـي حمايـة المجتمـع المتعـدد الأعـراق في البوسـنة والهرسك من عودة الصراع. والمطلب الرئيسي لهذا هو وضع حد للكراهية المتعمقة التي كشفت عن وجهـها في الحـرب الوحشية التي جرت، وفي إعـادة إرسـاء دعـائم الثقـة المتبادلة. هذه المهمة الصعبة تصبح أكثر صعوبة في حالة غياب الالتزام المخلـص، وبصفـة خاصـة مـن جـانب المجتمـع الصـربي. إن القبول والتكيف المتبادل شرطان أساسيان بدونهما لا يمكن أن نضمن المصالحـة وتعزيـز المؤسسـات الوطنيـة في البوسـنة والهرسك. ومن ثم نحـث جميـع الأطـراف علـى أن تضطلـع بجـهود مخلصة ومثابرة لتحقيق السـلام لشـعوبها ومـن أجـل أطفالها.

إن التنفيـذ الأمـين لاتفاقـات دايتـون أمـر محـوري لتحقيق سلم دائم في البوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة متحدة وذات سيادة. ولئن كانت حكومة البوسنة والهرسك قد أوفت بتعهداتها إلى حد كبير فإننا نأسف لأن جمهورية صربسـكا مـا زالـت متـأخرة في بعـض المجـالات الرئيسـية. ونشعر بقلق خاص إزاء عدم تحقيق تقدم على صعيد الكيان الصربي في عودة اللاجئين والمشردين، وفي حرية الحركة عبر خط الحدود فيما بين الكيانـات، وفي التعـاون مـع المحكمـة الدولية لجرائم الحرب وفي إنشاء مؤسسات مشتركة سواء في ذلـك إنشـاء مؤسسـات قضائيـة أو إصـلاح الشـرطة وفي مجموعة من القضايا الأخرى.

إن عـودة اللاجئـين والمشـردين إلى ديـارهم عنصـر حيوي في عملية إعادة الاندماج لمجتمع متجزأ متعدد الأعـراق في البوسـنة والهرسـك. إن العـودة الآمنـة الطوعيـة الكريمـة للاجئين والمشـردين لا بـد منـها لإنهـاء آثـار عمليـة ''التطـهير العرقي'' والعمل قدر الإمكان على تضميد الجراح العميقة المتقيحة، التي سببتها هـذه العملية خـلال الحـرب التي دامت سنوات طويلة، وذلـك بقـدر الإمكـان. إننـا نطلـب إلى جميـع الأطـراف وبصفـة خاصـة جمهوريـة صربسـكا أن تتعـاون مـع بعضها بعضا في هذا الميدان الحيوي لإعادة البناء الوطني.

إن العدالـة هـي السـمة الممـيزة للسـلم في البوسـنة والهرسك كمـا هـو الحـال في كـل مكـان آخـر. ويجـب علـى جميع الأطراف أن تنفذ التزاماتها التي اضطلعت بها في دايتـون لمتابعـة وملاحقـة مجرمـي الحـرب. وقـد لاحظنـا مـع القلـق أن معظم مجرمي الحرب ما زالوا مطلقي السراح ومعظمهم في أراضي جمهورية صربسكا وصربيا. ويجـب أن يمثـل هـؤلاء المجرمـون أمـام المحكمـة الدوليـة حـتى يمكـن البـدء باتخـاذ الإجراءات اللازمة بحقهم دون أي مزيد من الإبطاء. وتعاون السلطات في جمهورية صربسكا وفي بلغراد ضروري للقبض على المتهمين بالإبادة الجماعية وبجرائـم ضـد الإنسـانية. إن الالتزام الصارم غير المشروط بالقانون الدولي أساسي لتعزيز هدف إعادة الاندماج. ونعتقد أن المشاركين في جرائم القتل الجماعي يجب ألا يفتلوا من العقاب، في أي مكان يتواجدون به في العالم، سواء في سربرينتشا أو في كوسوفو أو في رواندا أو في جامو وكشمير.

يجـب أن يلـتزم المجتمـع الـدولي بالإنعـاش المسـتدام للهياكل الاقتصادية والاجتماعيـة البوسنية التي دمرتها حـرب استمرت ثلاثة أعوام. ومـن الضـروري وضـع نهـج متكـامل وشـامل للإصـلاح الاقتصـادي يمكـن أن يسـهم في التنميـة المتجانسة للاقتصاد والتجارة في الكيانين وعبر خط الحدود بين الكيانين.

ولا بد من العثور على طرق للإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية والتعمير في البوسنة والهرسك. ويجب أن تواصل البلدان والوكالات المانحة تقديم الدعـم المالي والتقني للبوسنة والهرسك. وفي الوقت ذاتـه، يتعـين علـى المجتمعـات الثلاثـة القائمـة في البوسـنة والهرسـك أن تـدرك أن التعـاون في هـذا

المجال سيعود بالنفع على جميع الأطراف ويزيل كثيرا من العوائق التي تحول دون إقرار سلام دائم في ذلك البلد. ومن الضروري لذلك أن تتضافر الجهود التي تبذلها شعوب البوسنة والهرسك لإقامة مجتمع متعدد الأعراق؛ ينبض بالحيوية الاقتصادية، وتحترم فيه حقوق الإنسان وتحظى الحريات الأساسية بالأسبقية.

ونشير مع التقدير إلى النزاهة التي يتصف بها تقرير الأمين العام عن المذبحة التي أودت بأرواح الآلاف من الأبرياء في ''المنطقة الآمنة'' التابعة للأمم المتحدة في سريبرينيتسا: وهذه وثيقة هامة، ونثني على الجهود التي بذلت فيها للكشف عن الحقائق المتعلقة بتلك الجرائم التي لا تغتفر في سريبرينيتسا. ويحدونا أمل كبير في أن يتناول الأمين العام والدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على الوجه المناسب الأمور المثيرة للقلق التي كشف عنها التقرير وذلك بهدف أن نكفل عدم السماح لهذه الأفعال اللاإنسانية بالوقوع قط في أي مكان من العالم في المستقبل.

ونحن منذ زمن طويل باقون على التزامنا إزاء تحقيق السلام والرخاء في البوسنة. فقدمت باكستان خلال الحرب واحدة من أكبر الوحدات العسكرية لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وعملنا بوصفنا عضوا في مجلس الأمن في ذلك الوقت على إحلال السلام، على أن يكون سلاما عادلا. وقدمت باكستان في تلك الأيام العصيبة الدعم المعنوي والسياسي والمالي والتقني والمادي لشعب ذلك البلد من أجل الدفاع عن القانون الدولي والأخلاق عنوانا لتضامننا معهم في ساعة محنتهم. ونواصل اليوم وقوفنا إلى جانب شعب البوسنة والهرسك. وتأييدنا الآن، كما كان آنذاك، إنما هو تدليل على اقتناعنا بأنه لا يجب أن يؤذى شعب بسبب ضعفه، ولا ينبغي أن يعامل شعب معاملة وحشية بسبب أصوله العرقية الدينية، ولا ينبغي حرمان أمة أو شعب من حقه الأصيل في تقرير المصير ومن الحق في شن نضال مشروع من أجل الحصول على الحرية.

ونثق بمرونة أهل البوسنة والهرسك وقوتهم وقدرتهم على التغلب على التحديات الهائلة التي تواجههم. فقد قطعوا شوطا بعيدا على الطريق، وهم جديرون بدعمنا الكامل في الجهود التي يبذلونها من أجل التعمير الوطني. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الدؤوب للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا ذا سيادة، يتمتع بالوحدة، والتعدد العرقي والتعدد الثقافي والرخاء، وينعم بالسلام الداخلي ويسهم في السلام والأمن الدوليين. ونشيد في هذا الصدد بمشاركة البوسنة والهرسك مؤخرا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويجسد مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم المبادئ والأهداف التي يجب تحقيقها بغية إحلال سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك.

وتشترك باكستان في تقديم مشروع القرار المذكور وتوصي بأن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

نبت الآن في مشروع القرار A/55/L.31.

وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار A/55/L.31، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه: أيسلندا وتونس وليختنشتاين.

تُبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.31.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.31.

أعتمد مشروع القرار *A/55/L.31* (القرار ٥٥/٢٤).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

## برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بإضافة إلى برنامج عمل الجمعية العامة. ففي يوم الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ستنظر الجمعية العامة بعد الظهر في تقارير اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأنه كما أعلن اليوم في اليومية، ستعقد الجلسة الثالثة للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي تعقدها الجمعية بكامل هيئتها بشأن البند ١٨٢ من جدول الأعمال، ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماع ١ للنظر في ورقة غرفة الاجتماعات A/55/CRP.1، وثمة نسخ عنها متاحة في الغرفة ٢٩٢٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.